

نظرة عامة على

برنامج كفاءة استخدام الموارد الألماني (ProgRess)

بالأقل تحقيق الأكثر: الحكومة الاتحادية الألمانية تعتمد برنامج كفاءة استخدام الموارد

الآن يفوق استخدام الموارد الطبيعية بوضوح قدرة الأرض على التجدد. و لذلك سوف يصبح التعامل الألف و الأكثر كفاءة في الوقت ذاته مع الموارد الطبيعية مهارة أساسية بالنسبة للمجتمعات المستدامة. إن زيادة كفاءة استخدام الموارد يمكن ان تحد من التلوث البيئي و تعزز القدرة التنافسية للإقتصاد الألماني و تخلق فرص عمل جديدة و تحافظ على استدامة الأشغال. لهذا السبب اعتمد مجلس الوزراء الاتحادي بتاريخ ٢٩/٢/٢٠١٢ م برنامج كفاءة استخدام الموارد الألماني و بهذا استجابت الحكومة الاتحادية لقرارها المؤرخ في ٢٠ أكتوبر/ تشرين ثاني ٢٠١٠ م بإعداد برنامج وطني لكفاءة استخدام الموارد. و تعطي هذه الورقة لمحة عامة عن المحتويات الجوهرية لبرنامج (ProgRess).

أولاً: المبادئ:

الموارد الطبيعية و المواد الخام خاصة هي من العوامل الأساسية للإنتاج و بالتالي أسس رخائنا. و لقد استُخدمت في شتى انحاء العالم عام ٢٠٠٩ م أكثر من ٦٨ مليار طن من المواد الخام، بزيادة حوالي أكثر من الثلث عن عام ٢٠٠٠ م و أكثر من الثلثين عن عام ١٩٩٠م وحوالي ضعف المستخدم في أواخر السبعينات. إن الطلب على المواد الخام ما زال يشتد بقوة مع تزايد عدد سكان العالم المتوقع من أكثر من ٩ مليار نسمة بحلول عام ٢٠٥٠م و النمو الاقتصادي للبلدان الصاعدة بسرعة خاطفة . إن نصيب الفرد من استهلاك المواد الخام في الوقت الحالي في الدول الصناعية يبلغ حوالي اربعة اضعاف ما هو عليه في البلدان الأضعف نمواً.

و يشكل هذا تحد كبير ، سواء من وجهة النظر الاقتصادية أو الأوكولوجية أو الإجتماعية ، حيث يؤدي ارتفاع و تقلب أسعار المواد الخام بجانب المخاطر التي تكتنف الإمدادات إلى إثقال كاهل الإقتصاد الألماني. و بعض المواد الخام الهامة ، مثل النفط و الكوبالت و أكاسد عناصر الأتربة النادرة، يقل باطراد الحصول عليها من مصادر يمكن الوصول إليها بسهولة. في الوقت نفسه يجلب استخدام المواد الخام عبر سلسلة القيمة بأكملها بأضرار بيئية يمكن أن تمتد من انبعاث غازات الإحتباس الحراري إلى الملوثات في الهواء و الماء و التربة و حتى إلى تدهور النظم البيئية و التنوع البيولوجي. و بالفعل فإن استخدام الموارد الطبيعية اليوم يفوق قدرة الأرض على التجدد إلى حد ملحوظ.

لهذا سيكون التعامل الألف مع الموارد الطبيعية ، و الأكثر فعالية في الوقت ذاته، المهارة المحورية للمجتمعات المستدامة. و ألمانيا لديها أفضل الظروف للمضي قدماً مع التحول العالمي الضروري نحو أسلوب اقتصاد أكثر كفاءة في استخدام الموارد. و يمكن بزيادة كفاءة استخدام الموارد الحد من التلوث البيئي و تعزيز القدرة التنافسية للإقتصاد الألماني و خلق فرص عمل و تأمين استدامتها. ألمانيا مستعدة للقيام على الصعيد الدولي بدور رائد مبنية كيف يمكن زيادة كفاءة استخدام الموارد في بلد صناعي للغاية ، بدون خسارة في الرفاه، في الحين الذي يُخفّض فيه من استخدام المواد الخام. و بالفعل تُثبت هذا ألمانيا الآن بتخفيض استخدام الخامات مع تزايد القدرة الاقتصادية:

بينما تساعد النمو الاقتصادي بشكل قوي من عام ٢٠٠٠ م حتى عام ٢٠١٠ م انخفض استخدام المواد الخام بنسبة ١,١٪.

لقد رسّخت الحكومة الألمانية الاتحادية هدف مضاعفة انتاجية المواد الخام لغاية عام ٢٠٢٠م مقارنة بعام ١٩٩٤م في استراتيجيتها الوطنية للإستدامة و تبوّأت بهذا الهدف مكانة الرائد على الساحة الدولية. إن برنامج كفاءة استخدام الموارد الألماني مساهمة من أجل تحقيق هدف استراتيجية الاستدامة.

ثانياً: موضوع البرنامج و غرضه :

إن الهدف من برنامج كفاءة استخدام الموارد الألماني هو تدبير استخراج الموارد الطبيعية و استخدامها على شكل أكثر استدامةً و التقليل من الآثار البيئية المرتبطة بذلك إلى أقصى حد ممكن. إننا نريد بذلك تهيئة الشرط الكفيل بتأمين جودة عالية للحياة على المدى الطويل مع تحمل المسؤولية ايضاً تجاه الأجيال القادمة.

تسعى الحكومة الاتحادية للحصول على أوسع نطاق ممكن لفصل النمو الاقتصادي عن استخدام الموارد و تخفيض الآثار البيئية المرتبطة بذلك و تعزيز القدرة التنافسية للصناعة الألمانية و التكيف مع ظروف المستقبل و بالتالي تعزيز استقرار العمالة و التماسك الاجتماعي. إن سياسة كفاءة الموارد مساهمة في تحمل مسؤوليتنا العالمية للعواقب الأكلوجية و الإجتماعية المترتبة على استخدام الموارد و ينبغي ان يكون الهدف من ذلك العمل على تخفيض الإعتماد على المواد الخام.

إن برنامج كفاءة استخدام الموارد يتعامل في هذا مع المواد الخام، و هو يركز النظر على الخامات اللاحيوية و اللطاقية بالإضافة الى الاستخدام المادي لخامات أحيائية. ويرتبط في الواقع استخدام المواد الخام مع استخدام غيرها من الموارد الطبيعية الأخرى مثل المياه والهواء والأرض و التربة و التنوع البيولوجي و النظم البيئية. ولكن حيث أن هذه الموارد موضع بحث تتناوله غيره من البرامج و العمليات و منظومات القواعد الأخرى فإن برنامج كفاءة استخدام الموارد لم يعالجها بتعمق.

يقدم البرنامج لمحة عامة عن الأنشطة القائمة، و يصف العديد من الأساليب و التدابير اللازمة لزيادة كفاءة استخدام الموارد. و يتم في اثناء ذلك النظر الى سلسلة القيمة بأكملها: و المراد هنا هو ضمان إمدادات مستدامة من المواد الخام و زيادة كفاءة الموارد في الإنتاج و تحسين كفاءة موارد الاستهلاك و توسيع كفاءة موارد الاقتصاد التدويري و الاستفادة من الأدوات الشاملة.

ثالثاً: محتويات و تدابير:

يستند البرنامج على مشروع نص صاغته الهيئة الاتحادية للبيئة. و هو مقسم الى ثلاثة أجزاء: بيانات أساسية برنامجية ، و نهج عمل متزامنة مع مراحل سلسلة القيمة ، و أمثلة ملموسة محددة . نهج العمل و الأمثلة مدعومٌ كلٌ منها بمقترح إجراءات و تدابير من الحكومة الاتحادية. ويتضمن ملحق مرفق بالبرنامج عرض للأنشطة التي تقوم بها الحكومة الاتحادية و الولايات الإقليمية و كذلك الجمعيات و المؤسسات في مجال كفاءة استخدام الموارد.

الجزء الأول من البرنامج يحلل **الفرص والإمكانات** لكفاءة استخدام الموارد في ألمانيا وعلى الصعيد العالمي. و هو يصف **الأفكار المركزية والأهداف**، و يقدم المؤشرات الممكنة التي يمكن أن يتم بها التحقق من التقدم عند زيادة كفاءة استخدام الموارد.

يتسم برنامج كفاءة الموارد الألماني بأربعة مبادئ توجيهية:

المبدأ التوجيهي رقم ١: ربط الاحتياجات الأكلوجية مع الفرص الإقتصادية و التوجه الابتكاري والمسؤولية الاجتماعية

المبدأ التوجيهي رقم ٢: النظر للمسؤولية العالمية على أنها المحور المركزي لسياستنا الوطنية للموارد

المبدأ التوجيهي رقم ٣: جعل أساليب الاقتصاد و الإنتاج في ألمانيا تدريجيا أقل اعتمادا على المواد الخام الأصلية و متابعة تطوير الاقتصاد التدويري و توسيعه.

المبدأ التوجيهي رقم ٤: ضمان الاستخدام المستدام للموارد من خلال التوجه الاجتماعي نحو النمو النوعي على المدى الطويل .

في الجزء الثاني من البرنامج توضع تدابير محددة تركز على تحليل سلسلة القيمة بأكملها و يتم اثناء ذلك استعراض خمسة مجالات للتصرف:

- تأمين إمدادات مستدامة بالمواد الخام،
- تحسين كفاءة الموارد في الإنتاج،
- توجيه الاستهلاك أيضا نحو كفاءة الموارد
- توسيع الاقتصاد التدويري القائم على كفاءة الموارد
- و الاستفادة من الأدوات الشاملة

يتم تحديد ما مجموعه ٢٠ توجُّها للعمل مع التدابير المُساندة . و يعتمد البرنامج بهذا بشكل خاص على حوافز السوق و المعلومات و تقديم المشورة و التعليم و البحث و الابتكار و تعزيز الإجراءات و المبادرات الطوعية في الإقتصاد و المجتمع. و من الأمثلة على التدابير توسيع استشارات الكفاءة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دعم نظم الإدارة البيئية و زيادة مراعاة جوانب المورد في قضايا تحديد المعايير و زيادة التركيز في المشتريات العامة على استخدام منتجات و خدمات تتصف بكفاءة المورد و تعزيز نظم وسم المنتجات طوعيا و اصدار شهادات لها و تعزيز نقل المعرفة و التكنولوجيا الى البلدان النامية و المساعدة.

و يعرض الجزء الثالث ١١ مثلا عن قرب على تدفقات مواد و مجالات معيشة و تكنولوجيات هي ذات أهمية خاصة للتوجهات المشار اليها و يوضحها بشكل جلي. هنا يمكن ان تتواجد من جملة الأمور مقاطع عن معادن عامة و معادن نادرة و استراتجية و عن تكنولوجيات المستقبل مثل الكهروضوئية و السيارات الكهربائية و لكن أيضا عن قطاع البناء المستدام ذي الأهمية الخاصة بالنسبة لميزان المواد الخام و بالنسبة لدورة المواد من النفايات البلاستيكية.

في ملحق للبرنامج تعرض ٦ وزارات في الحكومة الاتحادية و ١٤ ولاية و ٤٤ جمعية و مؤسسة أنشطتها في مجال كفاءة استخدام الموارد. و قد صُمم الملحق على شكل "وثيقة حيّة" على ان يستكمل تقديم المزيد من المساهمات في الأشهر المقبلة.

رابعاً: الإجراء:

نظمت الوزارة الاتحادية للبيئة في النصف الأول من عام ٢٠١١م عملية تشاور واسعة النطاق مع اجتماعات عمل و محادثات و فعاليات. و تمت مناقشة البرنامج في تسع جلسات عمل مع الخبراء و ممثلي فئات المجتمع و المنظمات و كذلك ممثلي الولايات و خلال مؤتمرين عقدتهما " شبكة كفاءة الموارد" و في العديد من المحادثات الفردية. و امتدت المشاركة في المشاورات الى العامة عن طريق الشبكة العنكبوتية. لقد أدرجت في البرنامج حوالي ١٠٠ من التعليقات الخطية و المساهمات المقدمة من الاتحادات و منظمات المجتمع المدني و الأوساط الأكاديمية.

إن الحكومة الاتحادية باعتمادها برنامج كفاءة استخدام الموارد بتاريخ ٢٩/٠٢/٢٠١٢ م قد قررت في المستقبل تقديم تقرير كل أربع سنوات عن تطور كفاءة استخدام الموارد في ألمانيا و تقييم ما تحقق من تقدم و متابعة تطوير برنامج كفاءة استخدام الموارد. و قد أيد البرلمان الألماني إعداد البرنامج بقرار اتخذه بتاريخ 2012/3/8 م و طلب بدوره الحصول على تقرير كل أربع سنوات. و تتبنى الحكومة الاتحادية بهذا البرنامج بواعث أوروبية أيضا: إن المفوضية الأوروبية قد كرّست إحدى مبادراتها الرئيسية في استراتيجية " أوروبا ٢٠٢٠" لتحقيق هدف أوروبا الصائنة للموارد و دعمتها في شهر أيلول/ سبتمبر عام ٢٠١١م بجدول عمل ملموس. و تؤكد المفوضية الأوروبية فيه طلبها من الدول الأعضاء أن تطور برامج كفاءة موارد. و ألمانيا ببرنامجها هذا هي إحدى أوائل البلدان الأوروبية التي تقدمت ببرنامج شامل لكفاءة استخدام الموارد.

خامسا: نظرة الى المستقبل:

برنامج كفاءة استخدام الموارد لن يُشكل نهاية المطاف بل بداية العملية سياسيا واقتصاديا وسكانيا. و يتطلب تنفيذ التدابير المذكورة في برنامج كفاءة الموارد درجة عالية من الأنشطة بمبادرات ذاتية للكثيرين من الفاعلين في المجتمع و تعاونا وثيقا بين أوساط السياسة و الإقتصاد و العلوم و المجتمعات المدنية و التزاما من المواطنين و المواطنين في نهاية المطاف. كما و يهدف البرنامج الى توفير إطار توجيهي ثابت الأركان و طويل الأجل لجميع الفاعلين. و سيساهم تنفيذه في الحفاظ على الأسس الأكلوجية للحياة و الكفاءة الإقتصادية و توفير فرص العمل المستدامة و سيحفظ آفاق الرخاء للأجيال المقبلة.

٢٨/٠٢/٢٠١٢م

بيرغيت شفينك، أنى ميهي